



القرار ١٦٠٦ (٢٠٠٥)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٢٠٧ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكّد من جديد تأييده لاتفاق عملية السلام والمصالحة في بوروندي الموقع في أروشا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠،

واقتراناً منه بأن توطيد السلام والمصالحة في بوروندي، يتطلب استجلاء الحقيقة، والتحقيق في الجرائم، وتحديد هوية مَنْ يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب المرتكبة في بوروندي منذ استقلالها، وتقديمهم إلى العدالة، ليكون ذلك رادعاً عن ارتكاب جرائم من هذا القبيل في المستقبل، وإنهاء مناخ الإفلات من العقاب في بوروندي وفي منطقة البحيرات الأفريقية الكبرى بأكملها،

وإذ يؤكّد أن ثمة حاجة إلى تقديم المساعدة الدولية الملائمة لبوروندي من أجل مساعدة الشعب البوروندي على إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة وإقامة مجتمع وحكومة في ظل سيادة القانون،

وقد أحاط علماً بالرسالة المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي حينئذ، يطلب فيها إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية، وفقاً لما نص عليه اتفاق أروشا،

وقد أحاط علماً كذلك بالتقرير الذي أحاله الأمين العام إلى مجلس الأمن، في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/158)، في إطار متابعة بعثة التقييم التي أوفدها إلى

بوروندي، في الفترة من ١٦ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، لدراسة مدى استصواب وجدوى إنشاء اللجنة المذكورة أعلاه،

وقد استمع إلى آراء حكومة بوروندي الانتقالية، التي عرضها ديداسي كيغاناهي، وزير العدل البوروندي، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بشأن التوصيات الواردة في هذا التقرير الرامية إلى إنشاء لجنة مختلطة لاستجلاء الحقيقة ودائرة خاصة داخل النظام القضائي في بوروندي،

وإذ يعترف بالأهمية الحاسمة للمصالحة في إقرار السلام وتحقيق الوحدة الوطنية في بوروندي، **ويؤيد الرأي الداعي** إلى أن تسهم فيها اللجنة المقبلة لاستجلاء الحقيقة،

١ - **يطلب** إلى الأمين العام الشروع في إجراء مفاوضات مع الحكومة ومشاورات مع جميع الأطراف البوروندية المعنية بشأن كيفية تنفيذ توصياته، وتقديم تقرير إلى المجلس بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن تفاصيل التنفيذ، بما فيها التكاليف والهيكل والإطار الزمني؛

٢ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره.